# تأثير الحرب الأهلية الرواندية
# على الاستقرار في شرق أفريقيا ١٩٩٤-١٩٩٦

المدرس الدكتور
حوراء رزاق حسن
جامعة الكوفة - المكتبة المركزية

# تأثير الحرب الأهلية الرواندية
# على الاستقرار في شرق أفريقيا ١٩٩٤ـ١٩٩٦

The Impact of the Rwandan Civil War on Stability in East Africa
(1994–1996)

**المدرس الدكتور**
**حوراء رزاق حسن**
**جامعة الكوفة – المكتبة المركزية**
Lectur.Dr.Hawraa Razzaq Hassan
University of Kufa - Central library
hawraar.altallal@uokufa.edu.iq

**الخلاصة:**
كانت الحرب الأهلية الرواندية حرباً مفصلية أدت إلى تغييرات جذرية في استقرار منطقة شرق أفريقيا، اذ كشفت الأحداث المأساوية التوترات العرقية والاختلالات الاقتصادية التي كانت قائمة منذ سنوات، وأسهمت في تفاقم النزاعات وتدهور الأمن الإقليمي، وعلى الرغم من بدء عمليات المصالحة والتعاون الإقليمي، إلا أن آثار النزاع تركت آثارًا عميقة على البنية الاجتماعية والاقتصادية، مما ألقى بظلاله على جهود التنمية المستدامة والاستقرار على المديين القصير والطويل، كما أن الدعم الدولي، من خلال بعثات السلام والتدخلات الإنسانية، كان ضروريًا لتخفيف آثار الحرب، لكنه لم يكن كافيًا لوضع حد كامل للأزمات المتكررة، وفي محصلة الأمر، كان يتوجب على جميع الأطراف العمل على ترسيخ ثقافة السلام، وتبني استراتيجيات تنموية تضمن العدالة الاجتماعية، وتدعم المصالح الوطنية والإقليمية، لضمان استقرار دائم في شرق أفريقيا، كما إن مسيرة التعافي والتطور تتطلب إيمانًا بالمصالحة، واستثمارًا في التعليم، وإعادة بناء الثقة بين المجتمعات، بهدف إرساء مستقبل يدعو إلى السلام والتنمية المستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الحرب الاهلية،رواندا، التوستي ، الهوتو، شرق افريقيا.

## Abstract

The Rwandan Civil War was a pivotal moment that led to profound changes in the stability of the East African region.The tragic events revealed deep-rooted ethnic tensions and long-standing economic imbalances, contributing to the escalation of conflicts and the deterioration of regional security. Although processes of reconciliation and regional cooperation were initiated, the consequences of the conflict left a lasting impact on the social and economic fabric, casting a shadow over efforts toward sustainable development and stability in both the short and long term.

International support, through peacekeeping missions and humanitarian interventions, was essential in mitigating the effects of the war. However, it proved insufficient in fully resolving the recurring crises. Ultimately, all parties were required to work towards fostering a culture of peace and adopting developmental strategies that ensure social justice, uphold national and regional interests, and guarantee lasting stability in East Africa.

Furthermore, the path to recovery and progress demands a genuine belief in reconciliation, investment in education, and rebuilding trust among communities—with the aim of laying the foundation for a future rooted in peace and sustainable development.

**Keywords**:Civil War, Rwanda, Tutsi, Hutu, East Africa.

**المقدمة**

شهدت المدة الممتدة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦ تأثيرات عميقة على استقرار منطقة شرق أفريقيا نتيجة للحرب الأهلية الرواندية التي اندلعت بين الجماعتين الرئيسيتين التوتسي والهوتو، اذ أدت الحرب إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الدول المجاورة، حيث سارع العديد من السكان إلى الفرار من الصراع أو النزوح عبر الحدود، مما زاد من الضغوط على الحكومات المجاورة والبنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وأسفرت المذابح التي وقعت بشكل خاص في عام ١٩٩٤ عن مقتل مئات الآلاف من المدنيين، فضلاً عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوغندا وتنزانيا ودول أخرى، الأمر الذي فرض تحديات كبيرة على الموارد والإدارة الإنسانية في المنطقة، وهذه الأحداث أدت إلى تصاعد التوترات بين دول المنطقة وتفاقم النزاعات القبلية والجغرافية، ما زاد من هشاشة أواصر السلام والأمن، كما أدت التداعيات إلى تعزيز نفوذ الجماعات المسلحة وتدهور العلاقات بين الدول المجاورة، ما دفع إلى ضرورة تدخل المجتمع الدولي للبحث عن حلول سلمية وإرساء آليات للسلام وإعادة البناء، وبشكل عام، شكلت الحرب الأهلية في رواندا بداية لمرحلة من عدم الاستقرار المستمر في شرق أفريقيا، مع بقاء العديد من التحديات التي تتطلب جهودًا مشتركة لضمان الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

كانت للحرب الأهلية الرواندية عواقب وخيمة على منطقة أفريقيا بشكل عام وشرق افريقيا على

وجه الخصوص، حيث توفر دراسات الأزمة الرواندية المباشرة والصراعات المسلحة المتعددة التي نشأت في الكونغو فهمًا أفضل لأسباب تحول منطقة البحيرات العظمى إلى واحدة من أكثر مناطق العالم اضطرابًا وصعوبة في الحكم خلال منتصف وأواخر التسعينيات.

كان الصراع الرواندي نقطة تحول مهمة وتحذيرًا للدول الأخرى في المنطقة، حيث فشلت حكومة واسعة النطاق في إدراك حجم التوترات العرقية والجوانب الاجتماعية والسياسية داخل البلاد، وبالتالي لم تتمكن من منع اندلاع الحرب الأهلية، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن المجتمع الدولي مستعدًا لتوقع مثل هذه الكارثة الإنسانية، وبحلول الوقت الذي تدخلت فيه أخيرًا، كان أكثر من مليون شخص قد لقوا حتفهم، ومع لجوء اللاجئين إلى الدول المجاورة، امتد القتال إلى دول أخرى، وهدد أمنهم المادي والسياسي، لذا، أصبح من الضروري إعادة النظر في العلاقات الإقليمية إذا ما أُريد لدول منطقة البحيرات العظمى النجاة من الاضطرابات الداخلية والخارجية التي شهدتها المنطقة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦.

تبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير الحرب الأهلية الرواندية على السلام والاستقرار في منطقة شرق أفريقيا في المدة التي أعقبت هزيمة حكومة هابياريمانا وإسقاطها في تموز ١٩٩٤، وحتى نهاية عام ١٩٩٦، وقد جادل البعض بأن الحرب في رواندا لم تنتهِ في تموز ١٩٩٤ بتشكيل الحكومة الجديدة، وقد خلّفت آثار الحرب عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وخيمة على السلام والاستقرار في شرق أفريقيا.

## المبحث الاول

## الحرب الأهلية في رواندا،أسبابها وتداعياتها

### اولاً:الخلفية التاريخية: سياق ما قبل الحرب الأهلية

كان للصراع في رواندا جذورٌ أكثر تعقيدًا من مجرد كراهية عرقية، ويعود ذلك الى تلاعب النخبة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية بالانقسامات الاجتماعية والسياسية التي سادت من قبل، بل ويفسر الكثير ان ماحدث في أوائل التسعينيات يرجع الى مجموعة من الأسباب، منها بسبب عوامل اقتصادية، بالإضافة إلى "استعدادات نفسية وثقافية"، مثل "خرافات معينة، وانعدام الثقة، والخوف" أما الأسباب السياسية، فهي خارجية، أي آثار ألمانيا، وخاصة بلجيكا، وداخلية بسبب "القيادة غير الكفؤة" للنخبة المحلية، اذ استُعمرت رواندا من قبل الألمان منذ عام ١٨٩٤، ثم بلجيكا رواندا بعد الحرب العالمية الأولى، حتى الاستقلال في عام ١٩٦٢[١]، وقد قسّمتها سلطاتها الاستعمارية إلى مجموعات "هوتو" و"توتسي" و"توا" بناءً على مجموعة من السمات الجسدية والعرقية[٢]، وقد سهّلت هذه الفئات المفروضة تقسيم السلطة،

تاركةً التوتسي الحاكمين على رأس الإدارة، كما عززت الإدارة البلجيكية الافتراض البلجيكي بأن هذه الجماعات تُشكل "أعراقًا" أو "قبائل" مميزة "مختلفة بيولوجيًا اختلافًا كبيرًا"، ولهذا السبب، وفّرت بطاقات هوية التوتسي إطارًا لحملة عنف جماعي شنّها متطرفو الهوتو الذين اعتقدوا أنه "**بمجرد القضاء على التوتسي، سيعيش الهوتو في سعادة دائمة**"، اذ زرع نظام التصنيف النازي الأصلي بذور الإبادة الجماعية في المستعمرة البلجيكية السابقة[٣]، اذ وُصف العنف خطأً بأنه حرب قبلية تقليدية بين الهوتو والتوتسي؛ في الواقع، كانت هذه المصطلحات تمثل اختلافات اجتماعية واقتصادية، وليس قبائل، وكانت المجموعات تعيش معًا في القرى نفسها[٤].

كانت الصراعات في رواندا وبوروندي معقدة، اذ شملت التاريخ الاستعماري والتنافس العرقي والسلطة السياسية، حيث فضّلت القوى الاستعمارية التوتسي، مما عزز الانقسامات العرقية من خلال سياسات مثل تفضيلهم في التعليم والإدارة، وقد عزز هذا اعتقادات التفوق العرقي بين التوتسي وزاد من التوترات العرقية، حيث اندلعت أول ثورة للهوتو عام ١٩٥٩، وأطاحت بالنظام الملكي للتوتسي، مما أدى إلى أعمال عنف ونفي. ففي رواندا، أسفرت الحرب الأهلية التي استمرت من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤ عن مقتل ما يقرب من ٨٠٠ ألف من التوتسي، وأدى انتصار التوتسي اللاحق إلى فرار جماعي للهوتو، وفي بوروندي، استمر عدم الاستقرار السياسي منذ عام ١٩٦٦، حيث أدت الانقلابات العسكرية والاضطرابات المدنية إلى مقتل الآلاف[٥].

كانت الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ نتيجةً للفشل في إدارة مرحلة انتقالية حاسمة، ففي بوروندي، أدى هذا الفشل إلى انهيار جزئي للدولة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، كما شهدت زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا) شللًا سياسيًا مع وجود رئيسين للوزراء في السلطة بالتوازي بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦، وحافظت أوغندا على نظام الحزب الواحد، مما زاد من حدة المواجهات السياسية والصراعات الطائفية، اذ ساهم الفشل في إدارة التحولات الإقليمية والدولية في نشوب صراعات إقليمية لاحقة وعدم استقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتُظهر أفريقيا أعلى درجة من تدويل الصراعات، حيث تأثر حوالي ٧٠٪ من الصراعات بقوى خارجية بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٠، وقد ازداد هذا الاتجاه بعد الحرب الباردة[٦]، وسهلت الأرباح الاقتصادية الأجنبية، والهويات الثقافية، والتنافس الجيوسياسي، ونقاط الضعف الإقليمية، النفوذ الخارجي، حيث انخرطت فرنسا بعمق في الصراعات الأفريقية، حيث وقّعت اتفاقيات عسكرية مع أكثر من نصف الدول الأفريقية منها تشاد والغابون والسنغال، واحتفظت بقواعد عسكرية في العديد

من الدول منها جيبوتي وجمهورية افريقيا الوسطى ، اذ شنت أكثر من ٧٠ عملية عسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اثنتا عشرة منها استهدفت منطقة البحيرات العظمى، بما في ذلك ست عمليات في رواندا بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤، وقد أدى تدويل الصراع إلى تقويض جهود بناء السلام، مما ساهم في فشل الآليات الدولية، كما حدث في رواندا[٧].

**ثانياً:التوترات العرقية والمشهد السياسي**

كانت التوترات العرقية في مثلث بوروندي–رواندا–أوغندا تتغلغل في المشهد السياسي، نتيجةً لحالة نظام سياسي ضيق القاعدة، وقد هيمنت هذه الديناميكيات الاجتماعية على معظم تاريخ رواندا الحديث، وتوسطتها العرقية، وقد ظهر مفهومٌ استعماريٌّ ثلاثيٌّ للهوية في النقاشات الأكاديمية في شرق أفريقيا، وهو مفهومٌ مقبولٌ على نطاق واسع، وقد ساهمت العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مجتمعةً في تشكيل مسار الصراع العنيف من خلال النظام السياسي الهشّ لهذا المفهوم الثلاثي الضمني ،وقد أصبح مثلث بوروندي–رواندا–أوغندا أحد أكثر المواجهات تفجرًا في أفريقيا، وخلال تسعينيات القرن الماضي، انكشفت هشاشة النظام السياسي؛ وكانت هذه المدة من أكثر الحقب التاريخية عنفًا في شرق أفريقيا منذ الاستعمار[٨].

تعود جذور الحرب الأهلية الرواندية إلى الحقبة الاستعمارية الأوروبية، عندما فرض البلجيكيون، من خلال نظام اجتماعي عرقي عنصري، نظامًا طبقيًا صارمًا ومعاملة تفضيلية لبعض الفئات، وبحلول مطلع خمسينيات القرن الماضي، اعتبرت القوة الاستعمارية ملكية التوتسي عائقًا أمام التقدم، فحلت محلها إدارة يقودها الهوتو؛ مما أدى إلى تفاقم الانقسامات العرقية طويلة الأمد بين المجموعتين بشكل كبير[٩]..

أصدرت حكومة الهوتو بعد الاستقلال عددًا من قوانين التحالف لمعاقبة أقلية التوتسي، ففرّ الكثيرون من البلاد إلى جمهورية زائير آنذاك، وبحلول عام ١٩٥٩، اندلعت التوترات بين المجموعتين وتحولت إلى أعمال عنف لصالح الهوتو، ونتيجةً للاضطهاد، فرّ مئات الآلاف من التوتسي إلى الدول المجاورة، مما خلق وضعًا حدوديًا محفوفًا بالمخاطر، ففي عام ١٩٩٠، شكّل التوتسي المنفيون الجيش الوطني الرواندي (RPA)[١٠] الذي غزا البلاد انطلاقًا من أوغندا، مُشعلًا بذلك شرارة الحرب الأهلية، وفقد حوالي ٨٠٠ ألف من التوتسي أرواحهم خلال هذا الصراع، وفي النهاية هزم الجيش الوطني الرواندي الحكومة الائتلافية في البلاد، التي فرت لاحقًا، وخلال الحرب، فرّ مليونا هوتو باتجاه سلسلة جبال محافظة ظفار الشرقية[١١].

**ثالثاً:الأحداث الرئيسية التي أدت إلى الحرب**

فضّلت الإدارة البلجيكية خلال الحقبة الاستعمارية، التوتسي على الهوتو في المناصب التعليمية والإدارية، ورسخت سياسات "فرّق تسد" التي أجّجت عداوات عرقية شديدة، ففي عام ١٩٥٩، أطاحت ثورة الهوتو بالنظام الملكي للتوتسي، مما دفع آلاف التوتسي إلى الفرار إلى أوغندا المجاورة، وبلغت الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤ ذروتها بحملة إبادة كبيرة، وكان كلا الطرفين تحت ضغط لتثبيت عقولهما على هدفهما والتوصل بسرعة إلى اتفاق سلام شامل، ففي ١٦ آذار عام ١٩٩٣، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي Boutros Boutros Ghali [١٢] ممثلاً لقيادة المفاوضات في أروشا شمال تنزانيا، حيث واجهت المحادثات، التي جرت برعاية منظمة الوحدة الأفريقية[١٣]، صعوبات متعددة منها نقص الموارد، وطلبت منظمة الوحدة الأفريقية من الأمم المتحدة تولي مسؤولية قوة الأمن، اذ نصّ الاتفاق على إنشاء جيش وطني رواندي واحد جديد، يضم أعضاء من كل من الجبهة الوطنية الرواندية والجيش الرواندي، واختتمت مفاوضات أروشا[١٤] رسميًا في ٤ آب ١٩٩٣، اذ دفعت النتيجة الناجحة الأمم المتحدة إلى إطلاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا في ٥ تشرين الاول عام ١٩٩٣، وشملت أهدافها الرئيسية مراقبة الامتثال للاتفاق وتسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم، حيث أذن القرار ٨٧٢ [١٥] لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا حتى تشرين الاول عام ١٩٩٥، بعد إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة انتقالية، كما وافق مجلس الأمن على نشر وحدة في كيغالي(عاصمة رواندا) للمساعدة في إنشاء مؤسسات للإدارة الجديدة[١٦].

حافظت الأمم المتحدة على وجود قوي في رواندا قبل الإبادة الجماعية، حيث أشرفت على خفض حدة الأعمال العدائية ورصدت عملية الانتقال إلى حكومة جديدة، ومع ذلك، كان تصاعد العنف جليًا، ودقق فريق الأمم المتحدة الميداني في كل إجراء يخالف اتفاق أروشا، ففي ٥ نيسان ١٩٩٤، مدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا بأصدار (القرار ٩٠٩) الذي حدد بموجبه ولاية بعثة الامم المتحدة حتى ٢٩ تموز ١٩٩٤، وسط تصاعد التوترات، وفي اليوم التالي، أشعل اغتيال رئيس رواندا جوفينال هابياريمانا Juvenal Habyarimana [١٧]، لدى عودته من محادثات السلام، فتيل الإبادة الجماعية[١٨].

اتسم الصراع الرواندي في أوائل تسعينيات القرن الماضي بتعقيدات متعددة، مستمدة من التاريخ الاستعماري، والتنافس العرقي، وصراعات السلطة السياسية، وشهدت السنوات التالية التي اعقبت ثورة الهوتو ضد النظام الملكي التوتسي أعمال عنف متقطعة بين

المجموعتين العرقيتين، ففي عام ١٩٩٠، عاد المنفيون التوتسي تحت مسمى الجبهة الوطنية الرواندية (RPF)، وأشعلوا حربًا أهلية، واستمرت الفصائل الخاضعة لتأثير التوتسي في رواندا وبوروندي في القتال بعد انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤، وساهمت تداعيات الحرب الأهلية في زعزعة الاستقرار في المنطقة الفرعية بأكملها وفي كارثة إنسانية هائلة[١٩].

واجهت الجبهة الوطنية الرواندية في الداخل الرواندي التي يقودها بول كاغامي Paul Kagame [٢٠] وباستور بيزيمونغو Pastor Bizimungo [٢١]، حكومة الوحدة الوطنية المتشددة من الهوتو (GNU) التي كانت متحالفة إلى حد كبير مع نظام الإبادة الجماعية السابق، وضمت حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة الرئيس بيزيمونغو ورئيس الوزراء فوستين تواجيرامونجو Faustine Twagiramungu [٢٢]، ميليشيات إنترهاموي(جماعة شبه عسكرية متطرفة من الهوتو) والقوات المسلحة الرواندية (FAR)، والدرك، وظلت السلطة الفعلية في البلاد بيد إنترهاموي والقوات المسلحة الرواندية والدرك، والتي توحدت بهدف مشترك وهو منع عودة التوتسي إلى السلطة، كما تمتعت الجبهة الوطنية الرواندية بدعم مستمر من دول مثل أوغندا وجزئيًا أيضًا من فرنسا، ولم تكن الجبهة الوطنية الرواندية هي الجماعة المتمردة الوحيدة في المنطقة، كما ورد في اتفاقيات أروشا لعام ١٩٩٣؛ حيث سعت المجموعة المجتمعية والعمل الشعبي من أجل إعادة الديمقراطية في بوروندي بقيادة كومانيان نيونزيما Komanyan Niyonzima(من قادة ميليشيات الانتراهاموي) إلى الإطاحة بالنظام البوروندي، وشكّلت جبهة الهوتو من أجل الديمقراطية في بوروندي المدعومة من فرنسا، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية وقوات الدفاع عن الديمقراطية إلى حد كبير ثقلًا موازنًا لهذا الجهد التوتسي، إضافةً إلى ذلك، قاتل متطرفو الهوتو بمساعدة سياسيين بوروندييين مختلفين وأعضاء في فصائل جبهة الدفاع عن الديمقراطية والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية داخل زائير، بينما دعمت الحكومة البوروندية آنذاك المجموعة المجتمعية والعمل الشعبي من أجل إعادة الديمقراطية [٢٣] .

**رابعاً:الاستجابة الدولية(تداعياتها)**

شهدت أفريقيا قفزة نوعية في مبادرات السلام خلال تسعينيات القرن الماضي، إلا أن القارة ظلت تعاني من الحروب الداخلية، ومع ذلك، وفي خضم هذا الركود العام، تحقق تقدم ملحوظ في رواندا، حيث انتهت الحرب الأهلية التي اندلعت عام ١٩٩٠ بتوقيع اتفاقية أروشا للسلام في ١٢ آب ١٩٩٣، ورغم أن الاتفاقية لم تُرسخ السلام في رواندا فورًا، إلا أنها بعثت آمالًا قوية في المجتمع الدولي، وسعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى دعم تنفيذ اتفاقية أروشا، كما

انخرطت الوكالات الإنسانية في عملية السلام وعمليات الإغاثة، مدفوعةً بعودة عشرات الآلاف من اللاجئين الروانديين إلى البلاد، ولمساعدة المقاتلين السابقين وغيرهم من السكان، لعبت هذه المنظمات دورًا هامًا في تقديم المساعدات الغذائية الأساسية والرعاية الطبية، وكانت فرنسا وكينيا ونيجيريا والسنغال والمملكة المتحدة وزيمبابوي من بين الحكومات التي ساهمت بالأموال والدعم اللوجستي لعملية نزع السلاح(٢٤).

كانت لفرنسا علاقة وثيقة للغاية مع حكومة هابياريمانا وجيشها قبل اندلاع الإبادة الجماعية في بداية نيسان ١٩٩٤، وحافظت على صلاتها بمؤيدي النظام حتى بعد الإطاحة بالحكومة على يد قوات الجبهة الوطنية الرواندية (RPF)، ففي تموز ١٩٩٤نُشرت القوات الفرنسية لاحقًا في رواندا في أواخر حزيران ١٩٩٤ لمساعدة اللاجئين المدنيين وتدريب الجيش الرواندي الجديد – القوات المسلحة الرواندية (RAF)، كما ساعدت القوات الفرنسية في إنقاذ آلاف التوتسي الذين هددتهم قوات الجبهة الوطنية الرواندية بمذبحة في مدينة كيبوي، وقدمت الإغاثة الغذائية للسكان المدنيين من خلال عملية الفيروز(تدخل عسكري بقيادة فرنسا بتفويض من الامم المتحدة،هدفها حماية اللاجئيين) في جنوب غرب رواندا قبل انسحابها في آب ١٩٩٤، عندما تم استبدالها بوحدة من القوات الإثيوبية التي تعمل في إطار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا، فقد كانت بلجيكا متورطة بشكل كبير في رواندا وبوروندي نظرًا لقربها الجغرافي وعلاقاتها التاريخية مع البلدين، وقدمت الحكومة البلجيكية مساعدة مالية كبيرة لبرامج نزع السلاح، كما ساهمت بكتيبة مشاة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، قبل أن تسحب قواتها بعد مقتل عدد من الجنود البلجيكيين في المراحل الأولى من الإبادة الجماعية، وعندما ترددت الولايات المتحدة في دعم التزام عسكري تجاه رواندا بسبب الصعوبات التي واجهتها في الصومال، قدمت دعمها لبعثة الأمم المتحدة(يونامي) في رواندا تحت ضغط دولي ومحلي متزايد(٢٥).

أدى طول مدة إقامة اللاجئين الروانديين في كلٍّ من بوروندي وزائير إلى اضطرابات كبيرة، ورغم الترحيب الذي لاقاه اللاجئون من السكان المحليين في البداية، إلا أن التوترات تصاعدت بسرعة بين مختلف المجموعات، مما تسبب في صراع عرقي في مخيمات اللاجئين، وضغوط اقتصادية واجتماعية في المناطق المضيفة، كما تأثرت البيئة سلبًا في بعض المناطق، حيث عرّض عدد من هذه المشاكل المنطقة لخطر العودة إلى حالة من الفوضى الشاملة، لذلك، شكّلت إعادة إدماج اللاجئين ضرورة سياسية، وقد حملت هذه التطورات عواقب وخيمة محتملة على منطقة وسط أفريقيا بأكملها، وشكّلت تهديدًا

لاستقرار شرق أفريقيا، كما فرض وجود اللاجئين الروانديين ضغوطًا هائلة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة كيفو بزائير، على وجه الخصوص، وامتد الخطر إلى ما وراء حدودها، نظرًا لعجز زائير عن التعامل مع العواقب السياسية والبيئية للوضع، لذا، لا ينبغي النظر إلى هذا التأثير باعتباره مسألة أمن إقليمي فحسب، بل أيضًا كمؤشر على المشاكل الخطيرة التي تواجه الدول ذات الهياكل الحكومية الضعيفة(٢٦).

على الرغم من موافقة المجتمع الدولي على عودة اللاجئين إلى رواندا، إلا أن مسألة ضمان عودتهم الطوعية ظلت عالقة خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، وواصلت مختلف القوى المتعارضة طرح خيارات مختلفة لإدارة الوضع، فضّلت بعض الجماعات – بما في ذلك النخبة العسكرية الهوتو في زائير وأتباعها في مخيمات اللاجئين في بداية عام ١٩٩٦ إدامة الوضع الراهن وتهديد زعزعة الاستقرار في المستقبل، بينما سعت الحكومة الرواندية ومنظمة الوحدة الأفريقية إلى إعادة جميع اللاجئين الروانديين إلى ديارهم كخطوة أولى نحو استعادة السلام والاستقرار في المنطقة(٢٧).

أشعلت الحرب الأهلية الرواندية والإبادة الجماعية أزمات إنسانية هائلة، اذ فرّ نحو مليوني لاجئ من الهوتو ولجأوا إلى الدول المجاورة، بما في ذلك بوروندي وتنزانيا وزائير، وشكلت ميليشيات إنتراهاموي عصابات متنقلة داخل مخيمات اللاجئين، مما أدى إلى طرد المضيفين مؤقتًا وخلق أزمات جديدة، وامتدت الأزمة الإنسانية الناجمة عن الحرب في رواندا إلى جميع الدول المجاورة، وزعزعت الحرب الأهلية وأزمة اللاجئين استقرار جزء كبير من منطقة البحيرات العظمى، وشكّل تدفق المعدات الحربية إلى البلاد انتهاكًا فعليًا لحظر الأسلحة المفروض على ميليشيا إنتراهاموي وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعة المتمردة، وامتثلت الدول المجاورة جزئيًا لاتفاقيات الحد من الأسلحة، لكنها تلقت دعمًا طوعيًا من حلفاء مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا، وخاصةً للجيش الوطني الرواندي، وانتشرت الأسلحة في منطقة البحيرات العظمى، حيث نصّت اتفاقيات السلام اللاحقة على أحكام طويلة الأمد لنزع السلاح(٢٨).

نتجت الإبادة الجماعية عن اختيار النخبة الحديثة المتعمد لإثارة الكراهية والخوف للتمسك بالسلطة، واستخدمت مجموعة صغيرة من السياسيين الدولة وأجهزتها لارتكاب فظائع تسببت في مقتل الكثير من الاشخاص معظمهم من التوتسي وبعض الهوتو المعتدلين، وكان الأثر تفكك الأمة وتدمير العلاقات الاجتماعية بين الهوتو والتوتسي، ورغم المساعدات الدولية الكبيرة والإصلاحات السياسية، كانت رواندا تكافح من أجل تعزيز الاستثمار والإنتاج

الزراعي وتعزيز المصالحة، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بالإبادة الجماعية، تواجه رواندا تحديات مثل نقص التعليم، ومشاكل المياه النظيفة وتلوث الهواء، وسوء معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة النفايات، ونقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطبيق التشريعات البيئية [٢٩].

أدى تدهور الموارد البشرية والمادية في رواندا بعد الإبادة الجماعية الى صعوبة تحقيق تنمية مستدامة دون تحقيق السلام والعدالة، اذ ركزت معظم الدراسات التي تناولت الإبادة الجماعية على جوانبها التاريخية والسياسية، مع قلة التركيز على آثارها الاجتماعية والاقتصادية، مثل الحياة اليومية، والمواقف، والانطباعات، والآثار البيئية، وإمكانية الحصول على الخدمات، لذا، سعت الدراسات إلى استكشاف هذه العواقب الاجتماعية والاقتصادية، مُركزةً على تأثيرها المستمر على التنمية، لا سيما في منطقتي بوتاري وسيانغوغو شبه الحضريتين في رواندا[٣٠].

**خامساً:التداعيات الإقليمية**

أدت الحرب إلى زعزعة الاستقرار السياسي بشكل عميق في شرق زائير وبوروندي وأوغندا، وسعى كلا الإدارتين الوطنيتين – تمرد كابيلا وتمرد الهوتو – إلى تقويض المعارضة داخل الدول المجاورة من خلال دعم حركاتها المناهضة للنظام. وهكذا أصبحت بوروندي وأوغندا ورواندا ساحات معارك في صراع إقليمي أوسع بين تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو (AFDL) بزعامة كابيلا Capella (رئيس جمهورية الكونغو) ومعارضيه الهوتو[٣١].

كانت الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤ ناجمة عن الفشل في إدارة مرحلة انتقالية حاسمة في بوروندي، وأدى هذا الفشل إلى انهيار جزئي للدولة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦، حيث واجهت زائير شللاً سياسياً مع وجود رئيسين للوزراء متوازيين من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦، كما حافظت أوغندا على نظام الحزب الواحد، مما زاد من المواجهة السياسية والصراعات الطائفية، وساهم الفشل في إدارة التحولات الإقليمية والدولية بعد الإبادة الجماعية في استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تُظهر إفريقيا أعلى درجة من تدويل النزاعات، حيث تشمل حوالي ٧٠٪ من النزاعات جهات فاعلة خارجية مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٤٠٪، وقد زاد هذا الاتجاه منذ الحرب الباردة، مدفوعًا بالمصالح الاقتصادية والتنافسات الثقافية والجيوسياسية والتأثير الخارجي على الدول الأفريقية[٣٢] .

امتدت الإبادة الجماعية إلى جميع أنحاء البلاد خلال بضع ساعات واندلعت حرب أهلية، حيث شنّ الجيش الوطني الرواندي (RPA) غارات من ملاذه الآمن عبر الحدود في أوغندا، ومع استئناف العنف على نطاق واسع، تدفق آلاف اللاجئين إلى شرق زائير وشمال غرب بوروندي

وجنوب أوغندا، وسرعان ما أصبح الصراع إقليميًا واستمر دون رفق حتى الإطاحة بموبوتو سيسي سيكو Mobutu Sese Seko في آيار ١٩٩٧[٣٣].

**١- التأثير على الدول المجاورة**

أصبحت الحرب الأهلية الرواندية، وما تلاها من إبادة جماعية عام ١٩٩٤، بمثابة المحفز لواحدة من أطول الصراعات التي شهدتها أفريقيا بشكل عام وشرق افريقيا بشكل خاص، وبعد أكثر من عقدين من الزمن، ظل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يعاني من الاضطرابات والعنف، اذ أثرت هذه الحرب على أمن واستقرار المنطقة بأسرها، اذ بدأت المرحلة الأولى من الحرب بنزوح جماعي يهيمن عليه التوتسي إلى أوغندا، وشنّ هذا الشتات حملة عصابات ضد نظام كاغامي الهوتو، بدءًا من عام ١٩٩٠، وردّت الحكومة بقمع واسع النطاق، مما زاد من حدة العداء بين الشتات والنظام الرواندي، وأشعل اغتيال الرئيس هابياريمانا شرارة الإبادة الجماعية، ووصلت الحرب إلى مرحلتها النهائية، كل هذه العوامل خلقت اضطرابات في المنطقة بأسرها وزادت من ضعفها، وتجاوزت آثارها حدود رواندا، وأثقلت كاهل الدول المحيطة وهياكلها الأمنية، وفاقمت الحرب الأهلية في رواندا من حدة العداءات العرقية القائمة أصلاً في الدول المجاورة، وأثرت على بعض الدول أكثر من غيرها[٣٤].

**٢- الصراعات عبر الحدود**

أمر مجلس القيادة العسكرية في بوروندي ردًا على المذبحة الإرهابية التي ارتُكبت ضد رئيس الوزراء الرواندي والرئيس البوروندي في أوائل عام ١٩٩٣، بتجهيز مجموعات مسلحة تضم مدنيين وعسكريين، وتصاعد هذا القرار إلى حرب أهلية منخفضة الشدة في البلاد، سرعان ما امتدت من الحدود الشمالية إلى بقية أنحاء البلاد، كما ساهمت المجازر المدنية واسعة النطاق، التي أعقبتها نزوح أعداد كبيرة من السكان، في خلق بيئة سياسية متقلبة أصلًا، تُحددها فصائل عسكرية داخل الجيش ذات أهداف متعارضة، ورغم انتمائها إلى نفس المجموعة العرقية التوتسية، سعت هذه الفصائل إلى تحقيق طموحات متناقضة – فبعضها سعى إلى العودة إلى الوضع الراهن الذي اتسم بالتمييز العرقي ضد الأغلبية السياسية الهوتو، بينما أيد آخرون تنفيذ اتفاقية أروشا للسلام، التي سعت إلى تشكيل حكومة لتقاسم السلطة مع الأغلبية السياسية، وقد أعاد اللاجئون الروانديون استخدام الأسلحة التي قدمتها لهم بعض الدول لدعم أنشطتهم العسكرية[٣٥]..

اكتسب جيش الرب للمقاومة (LRA)[٣٦] في أوغندا ، الجماعة المتمردة الرئيسية في الشمال، دعمًا شعبيًا كبيرًا من النازحين، اذ سمح له ذلك بتوسيع صفوف التنظيم بسرعة؛ وهو توسع مُوِّل من خلال عمليات نهب واسعة النطاق للموارد

الحكومية، وفي محاولة لزيادة قدراته العملياتية بشكل كبير، شنّ جيش الرب للمقاومة المزيد من الغارات، مما أثار صراعًا مباشرًا مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية (UPDF)، وهي الجيش الحكومي، اذ هدد تدهور الوضع الأمني في البلاد بانهيار وشيك لنظام موسيفيني Museveni(رئيس اوغندا)، لكن الوضع استقر تدريجيًا مع استعادة الجيش السيطرة على المدن الرئيسية، مما حدّ بشكل أكبر من قدرة جيش الرب للمقاومة على شنّ غارات جديدة، ومع ذلك، شُنَّت هجمات متفرقة في أقصى مناطق شمال أوغندا، ففي الجنوب الغربي، أصبح الجناح العسكري لجيش الرب للمقاومة، الجيش الوطني الأوغندي (NRA)، حركة التمرد الرئيسية، اذ دفعت العمليات الفاشلة المتعددة ضد جيش الرب للمقاومة الحكومة الأوغندية إلى سحب الجيش ووقف المزيد من الحملات العسكرية الهجومية في المنطقة[٣٧].

**٣- أزمات اللاجئين في شرق أفريقيا**

شهدت أفريقيا في عقد التسعينيات المضطرب سلسلة من الصراعات المدمرة والمعقدة، تركزت بشكل خاص في منطقة البحيرات العظمى، مما أدى إلى تدفقات لاجئين كبيرة ومثيرة للقلق، وقد أسفرت هذه التحركات عن تداعيات عميقة ودائمة أثّرت على كل من النازحين والمجتمعات التي استضافتهم، وإن الأثر البيئي الناجم عن إقامة هؤلاء اللاجئين غير المستقرة، والخطيرة في كثير من الأحيان، وقصيرة الأمد في كثير من الأحيان في البلدان المضيفة موثق جيدًا، وتُعتبر هذه الظاهرة على نطاق واسع قضية ملحة لا يمكن تجاهلها[٣٨].

لجأت غالبية كبيرة من اللاجئين الى منطقة كيفو( منطقة جغرافية تاريخية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية) المعروفين باسم "روثونديندیس"، حيث تُعرف هذه المنطقة بأنها الأكثر كثافة سكانية في زائير، حيث يبلغ عدد سكانها الضخم بشكل مذهل حوالي ثمانية ملايين نسمة، وهذا الرقم الكبير يُحاكي بدقة عدد سكان رواندا المجاورة قبيل الأحداث المأساوية التي وقعت عام ١٩٩٤، مما يُبرز الضغط الهائل الذي تتعرض له الموارد المحلية، اذ يتعرض هذا النظام البيئي الهش أصلًا في كيفو لمزيد من الاستنزاف والإجهاد بسبب التدفق المتزايد للاجئين، ويثير هذا التوجه المُقلق مخاوف جدية بشأن الاستدامة البيئية وقابلية الموارد الطبيعية في المنطقة للاستمرار على المدى الطويل[٣٩]..

شكّل وجود هؤلاء اللاجئين لفترات طويلة، وغالبًا ما تكون غير محددة المدة، خطرًا كبيرًا بوقوع كارثة بيئية، ويُعزى هذا في المقام الأول إلى إزالة الغابات، والتي تُعزى إلى حد كبير إلى الحاجة المُلحّة للخشب، فهذا الخشب ليس ضروريًا لبناء ملاجئ مؤقتة فحسب، بل هو أيضًا أساسي للتدفئة والطهي وغيرها من

الأغراض الأساسية لاستمرار الحياة، ويشمل الأثر البيئي الضار لحركات اللاجئين الجماعية مجموعة متنوعة من التعديلات البيئية غير المُتحكّم فيها واستنزافًا سريعًا للنباتات النادرة، وبمرور الوقت، أدت التجارب التاريخية مع تدفقات اللاجئين واسعة النطاق إلى زعزعة استقرار البيئات المحلية بشكل واضح، مما يُبرز الحاجة المُلحّة إلى إيجاد توازن مُستدام بين توفير المساعدات الضرورية والإنسانية للاجئين وضمان تدابير فعّالة لحماية البيئة(٤٠)، وهذا التوازن ليس ضروريًا فقط لرفاهية اللاجئين أنفسهم، بل هو أيضًا بالغ الأهمية لمنع المزيد من النزوح وتفاقم النزاعات القائمة على الموارد الطبيعية الثمينة، اذ تتزايد ندرة هذه الموارد بسبب الضغوط البشرية المتواصلة وممارسات الزراعة والحصاد غير المستدام الذي لا يراعي التغييرات البيئية الدقيقة والمؤثرة، وإن الحاجة الملحة إلى نهج جديد لإدارة أزمات اللاجئين دون المساس بالسلامة البيئية أصبحت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وهنا تكمن إمكانية تعزيز التعاون بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مما قد يؤدي إلى نتائج أفضل تعود بالنفع على كلتا المجموعتين والبيئة المحيطة(٤١).

## المبحث الثاني

## الانعكاسات السياسية للحرب الأهلية وآثارها على شرق أفريقيا

فشلت مجموعة من اتفاقيات السلام في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ولم تكن عمليات نزع السلاح في رواندا وبوروندي فعّالة إلا جزئيًا، ورغم الاتفاقيات العديدة، لم يكتمل التنفيذ، ولا تزال بعض الجماعات المنشقة تنشط كعصابات مسلحة في الدول المجاورة، ولا تزال هناك حاجة ملحة لبرامج شاملة ودائمة لحل النزاعات من أجل إرساء سلام مستدام(٤٢).

**اولاً:تغييرات في الحكم الرواندي**

انتهت الحرب الأهلية الرواندية بانتصار الجبهة الوطنية الرواندية عام ١٩٩٤.، وحدث تغيير في الحكومة والقيادة، حيث تولى الجيش الوطني الرواندي، وهو الفرع المسلح للجبهة، زمام الأمور في البلاد، وشُكِّلت حكومة انتقالية، بينما رشّحت الجبهة رئيسًا جديدًا ورئيس وزراء من أصل هوتو، وشملت التغييرات الإضافية في البلاد دستورًا جديدًا، وإعادة إرساء الديمقراطية تمهيدًا لانتخابات متعددة الأحزاب، وإزالة سجن بوغامبارا في نهاية المطاف (الذي يُعتبر من أسوأ السجون سمعة في وسط أفريقيا)، واستمرت المدة الانتقالية حتى عام ١٩٩٦(٤٣) ، ومع ذلك، لم تكن العلاقة بين حكومة الجبهة الوطنية الرواندية والأمم المتحدة على وفاق، لا سيما بعد مقتل عشرة جنود بلجيكيين في الهجوم على

طائرة الرئيس الهوتو، وما صاحبه من مخاوف بشأن عمليات القتل في رواندا، وقد أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة قرارات لمعالجة الوضع، إلا أن المدة الانتقالية انتهت في عام ١٩٩٦ [٤٤].

**ثانياً:التأثير على التغيرات السياسية في شرق إفريقيا**

شكّلت الحرب الأهلية الرواندية والإبادة الجماعية وتداعياتها منذ عام ١٩٩٤ فصاعدًا التغييرات السياسية في المنطقة، ولم يقتصر تأثيرها على رواندا فحسب، بل امتدّ إلى بوروندي وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد أشعل سعي الجيش الوطني الرواندي لطرد الحكومة المدنية والعسكرية المخلوعة، التي انتقلت إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، صراعًا طويل الأمد، حيث سعت رواندا، التي انضمت إليها أوغندا لاحقًا، إلى ترسيخ نفوذها في المناطق الغنية بالمعادن، ودعمت الدولتان حركات التمرد ضد حكومة لوران كابيلا(تولى الحكم في الكونغو لمدة ثلاث سنوات) المتمركزة في كينشاسا(عاصمة جمهورية الكونغو)، وتلا ذلك مزيد من عدم الاستقرار عندما أصبحت رواندا وأوغندا أيضًا طرفي نزاع، حيث أدى تدهور تحالفهما عام ١٩٩٨ إلى تدخل قوات أفريقيا الوسطى في صراع شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية[٤٥]..

كلفت منظمة الوحدة الأفريقية[٤٦] وبعثة الأمم المتحدة خلال الحرب الأهلية لمساعدة رواندا، وكانت البعثة، التي خُطط لها في البداية لمدة ستة أشهر، بقيادة الجنرال البلجيكي روميو داليرر، إلى جانب قوة قوامها ٢٥٣٧ جنديًا من حفظ السلام، قد قوّضت بشدة من قِبَل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أواخر تشرين الأول ١٩٩٦عندما حظر استخدام القوة العسكرية إلا للدفاع عن النفس، ونتيجةً لذلك، لم تستطع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا سوى مراقبة المذبحة بشكلٍ سلبي، بينما دفعت قوات الجبهة الوطنية الرواندية حكومة الهوتو إلى المنفى في زائير، وفي خضم الفوضى التي أعقبت ذلك وتفكيك الإبادة الجماعية، لجأ العديد من المدنيين إلى مقرات الأمم المتحدة، مما هدد نظام البعثة ومعنوياتها[٤٧].

## المبحث الثالث

## الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على شرق أفريقيا

أدت الاضطرابات إلى زعزعة استقرار الترتيبات الاجتماعية والسياسية في رواندا، والهياكل الإدارية المحلية والخدمات العامة، وشبكات التجارة والنقل الإقليمية، وأصبحت إعادة الإعمار لإصلاح المباني المهجورة وإحياء قطاعات الأعمال والتجارة والصناعة والزراعة والنقل وغيرها من القطاعات المحور الرئيسي، وأصبح

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد من بين أدنى المعدلات في أفريقيا، حيث انخفض من ٣٧٦ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٧ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٩٩[٤٨] .

**اولاً:الاضطراب الاقتصادي في رواندا**

أدت الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ إلى تفاقم الوضع الاقتصادي المتدهور أصلاً. تُصنّف التقارير رواندا ضمن أفقر ٤٥ دولة في العالم، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧٦ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٩٠ إلى ٢٣٧ دولارًا أمريكيًا عام ١٩٩٦، اذ غيّرت الإبادة الجماعية المشهد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في رواندا، حيث هُجّرت قطاعات واسعة من السكان، وفقدت العديد من العائلات أفرادًا منها، وفُصل الأطفال عن والديهم، ودُمّرت الثقة الأساسية في المؤسسات الاجتماعية، وحل محلها خوفٌ مستشرٍ، وفقد الناجون ممتلكاتهم، وانتقلوا إلى المناطق الحضرية، ولم يتلقوا أي تعويضات، وتغير التركيب الديموغرافي جذريًا، حيث أصبحت النساء والفتيات يشكلن الشريحة السكانية الأكبر، بنسبة ٥٤% من إجمالي السكان[٤٩].

أدت الحرب الأهلية في رواندا بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦ إلى تدمير واسع للبنية الاقتصادية للبلاد، حيث تعرضت معظم القطاعات الحيوية لأضرار بالغة، ما أدى إلى تراجع الإنتاج وتوقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية، كما شهدت البلاد تدهوراً كبيراً في البنية التحتية الأساسية، كشبكات الطرق والموانئ والمنشآت الصناعية، مما أعاق حركة التجارة المحلية والدولية وأدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والإمداد، بالإضافة إلى ذلك، دُمر المخزون الزراعي بشكل كبير، ما أدى إلى نقص في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها، مما زاد من معاناة السكان وشح الموارد الضرورية، كما تسببت الحرب أيضاً في انقطاع العديد من سلاسل التوريد، مما أضعف القطاع الصناعي وأدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومن ناحية أخرى، انخفضت التدفقات التجارية بين رواندا والدول المجاورة نتيجة للاضطرابات الأمنية، مما أضر بالنمو الاقتصادي الإقليمي، وأدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تعد من الركائز الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني، اذ أَثَّرَتْ هذه الظروف بشكل مباشر على مستوى معيشة السكان، خاصة أن الكثير منهم فقدوا مصادر دخلهم، مما زاد من وطأة الفقر وأدى إلى تفاقم التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، علاوة على ذلك، شهدت الأسواق المحلية شللًا تامًا، ما أدى إلى نقص السلع الأساسية وارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق، الأمر الذي زاد من معاناة المجتمع وكان أحد الأسباب الرئيسية لانتشار الفوضى وعدم الاستقرار الاقتصادي بعد نهاية النزاع[٥٠] .

**ثانياً:الاستقرار الاقتصادي الإقليمي**

سعت رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية ، كمصلحة وطنية عليا، إلى تحقيق عودة سلمية وسريعة لما يُقدر بمليوني لاجئ أُجبروا على الفرار من البلاد خلال سنوات الحرب الأهلية والإبادة الجماعية، وكان تدفق اللاجئين من منطقة البحيرات الكبرى مظهرًا من مظاهر استمرار عدم الاستقرار في المنطقة ككل، وتهديدًا لاستقرار الدول التي تُوفر لهم ملاذًا آمنًا، وقد دفعت الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتفاقمة لاستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين الحكومات الإقليمية إلى تقييد تحركات اللاجئين ووصولهم إلى الأراضي، واعتبرت الحكومة الرواندية وجود أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين في مقاطعات كيفو "**تهديدًا خطيرًا للاستقرار الإقليمي ... ولأمن الدول المعنية**"، وفي أعقاب الإبادة الجماعية، تحولت السياسة الإقليمية من القضاء على الوجود الديموغرافي الرواندي في كيفو إلى الدعوة إلى العودة السريعة، وأيدت العديد من الدول الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العودة الطوعية إلى الوطن(٥١).

**ثالثاً:المساعدات والاستثمارات الدولية**

أصبح استمرار مشاركة المنظمات الدولية والأطراف الخارجية ضروريًا لضمان استمرار الاستقرار والتنمية، وقد حثّ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تقديم مساعدات إنسانية مستدامة، مع التركيز على التوزيع العادل للمساعدات وتشجيع العودة الطوعية للاجئين والنازحين، علاوة على ذلك، طُلب دعم هيئات تحقيق محايدة لرصد حالة حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المساعدة في تعزيز سلطة المحاكم ، وفي ضوء هذه الأولويات، اقترح الأمين العام للأمم المتحدة إرسال بعثة مساعدة لدعم جهود العدالة الانتقالية، وتسهيل الحوار بين الأطراف المتنازعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقديم توصيات تهدف إلى منع المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، كما ظلت سلامة وأمن الموظفين المتعاونين مصدر قلق بالغ في شرق ووسط أفريقيا(٥٢) ، وفي إطار الأمن السائد هذا، يُمكن النظر في صياغات أكثر تحديدًا لاستراتيجية التغيير السياسي والإنساني في رواندا، ويُشكل هذا الإطار أساسًا لمذكرة مقترحة يُمكن حكومة رواندا وشركائها الدوليين الرجوع إليها عند تفصيل أهداف وآليات أي برنامج إعادة إعمار مشترك خلال المدة القادمة، اذ ستضع هذه الخطوة المتضررين من الحرب في موقف يُمكّنهم من الخروج من دائرة العنف والقمع الحالية التي تُعيق تنفيذ أي برنامج إنمائي أوسع، وستعتمد هذه الخطوة على قبول سلطة الحكومة الرواندية وإرساء الأمن داخل الأراضي الوطنية، وربما في المناطق الخارجة عن سيطرة تلك الحكومة، ومن السلام، يأتي الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي(٥٣) .

**رابعاً:الأثار الاجتماعية**

أدت الإبادة الجماعية إلى تفكك الأمة بشكل عميق، وإلى طمس العلاقات الاجتماعية بين الهوتو والتوتسي، اذ فرّ ما يُقدر بـ ٢،٨٠٠،٠٠٠ رواندي، معظمهم من الهوتو، إلى زائير المجاورة (التي أُعيدت تسميتها بجمهورية الكونغو الديمقراطية عام ١٩٩٧)، وتنزانيا، وبوروندي، وأوغندا، وتوجهت الغالبية العظمى من اللاجئين إلى شرق زائير، حيث يبلغ طول الحدود المشتركة مع رواندا ٥٦٠ كيلومترًا، وحيث تربط الكثير منهم روابط عائلية، اذ كان للاجئين تأثير كبير على البيئة في شرق زائير، وعلى الرغم من عودة الكثيرون منهم بعد تشكيل حكومة انتقالية واسعة النطاق في رواندا في تموز ١٩٩٤، ودخول قوة حفظ سلام دولية، إلا انه بحلول عام ١٩٩٦، كان لا يزال الآلاف منهم يقيمون في زائي[٥٤].

**١- التوترات العرقية وجهود المصالحة**

ظلت التوترات العرقية مرتفعة بعد الإبادة الجماعية، ونظرًا لعدم اكتمال المصالحة، لم يعتبر السكان الوحدة أولوية، ويبدو أن الأجيال الشابة المولودة بعد عام ١٩٩٤ لم تعد تفكر في العنف العرقي في المستقبل، اذ شجع توطين المجتمع في القرى على العمل الجماعي في الأراضي من خلال التعاونيات، حيث استفاد الجميع من الأرض بالتساوي، لذلك، كان من الضروري تعزيز الاستراتيجيات طويلة الأجل للحد من هذه التوترات؛ والدعوة إلى التعليم المبكر لجيل ما بعد الإبادة الجماعية، مع التركيز على القيم التي تعزز الوحدة والأخوة والتراث المشترك، كما أُوصي بإنشاء معهد لدراسات السلام، لتعزيز القدرة على تحليل أعراض الصراع العنيف ومعالجة الأسباب الجذرية بقرارات أخلاقية وعقلانية، ولأن وسائل الإعلام لعبت دورًا رئيسيًا في الإبادة الجماعية، فقد ظل استخدامها المسؤول أمرًا ضروريًا؛ وكانت المنافذ المحلية وقنوات الاتصال حاسمة للتوعية بالقيم الإيجابية والمصالحة والوئام، ولذلك، لم تكن المصالحة وحدها هي الأولويات الرئيسية، بل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضًا[٥٥].

كانت الآثار الاجتماعية للإبادة الجماعية عميقة، اذ وقعت حالات أُجبر فيها أزواج الهوتو من قِبل الميليشيات على قتل زوجاتهم من التوتسي، أو قتلت زوجات الهوتو أزواجهن وأطفالهن من التوتسي، وحتى بعد عقد من الزمان، اعتبر العديد من الروانديين المصالحة هدفًا بعيد المنال، نظرًا لتضرر الثقة والتماسك الاجتماعي، وظل احترام حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحقيقة، والتسامح عناصر أساسية؛ وشكلت اعترافات الجناة ومسامحة الضحايا خطوات مهمة، كما ساهم في ذلك التفاعل الاجتماعي ودعم الأفراد الضعفاء، ومع ذلك، استمرت عقبات مثل الفقر ونقص التعليم والقيادة

لأشخاص محدودين في إعاقة التقدم، وقد ألحق العنف ضررًا بالغًا بالروابط داخل الأسرة وخارجها، وأدى إلى تآكل الممارسات التقليدية، وقلل من احترام الحياة البشرية، كما قوضت القيم الثقافية كالتضامن، والزيارات بين الأسر، والزواج بين الأعراق، وتبادل الهدايا، علاوة على ذلك، ظلت البنية التحتية المادية والاجتماعية في مدن مثل سيانغوغو وبوتاري في معظمها دون إصلاح(٥٦).

**٢- الآثار النفسية والاجتماعية على الناجين**

أدت تداعيات الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ إلى مشاكل نفسية واجتماعية جسيمة بين الناجين، وظهرت لدى الناجين الأرامل والأيتام معدلات مرتفعة من اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD)، والقلق، والاكتئاب، وتُعزى النسبة الأكبر من التباين في أعراض اضطراب ما بعد الصدمة لدى جيل الآباء إلى مشاكل الصحة البدنية والتكامل الاجتماعي، وارتبط التعرض للعنف في مرحلة الطفولة بتزايد الوصمة الاجتماعية والرفض الأسري، مما أدى إلى استمرار المعاناة النفسية والاجتماعية وتدهور الصحة البدنية، لا سيما بين المراهقين، ومن دواعي القلق البالغ ملاحظة أن العديد من الناجين أظهروا أعراضًا نفسية مرضية مستمرة واختلالات وظيفية بعد عقود من التعرض للعنف الجماعي(٥٧).

كانت أحد العوامل المساهمة في إطالة أمد هذه الأمراض هو العبء المستمر الذي تفرضه الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، اذ مزّقت الإبادة الجماعية وتبعاتها المباشرة النسيج الاجتماعي بشدة، مما أدى إلى تفتيت الشبكات الداعمة وتسريع سلسلة من التحولات السريعة والعميقة، اذ يُظهر المجتمع الرواندي المعاصر تباينًا واسع النطاق في العلاقات الاجتماعية، مع تآكل عام في رأس المال الاجتماعي والتضامن الذي كان قائمًا سابقًا في جميع المجتمعات تقريبًا، ولا يزال الناجون يعانون من مشاكل تتعلق بإعادة الاندماج في المجتمع في ظل روح التضامن والمصالحة التي تصاحب عملية إعادة الإعمار(٥٨) .

نتجت الإبادة الجماعية في رواندا عن اختيار متعمد من جانب النخبة الحديثة لإثارة الكراهية والخوف للتمسك بالسلطة، واستخدمت مجموعة صغيرة من السياسيين أجهزة الدولة لارتكاب فظائع، وتفضيلهم لعرق معين، وكان الأثر تفكك الدولة وتدمير العلاقات الاجتماعية بين جماعتي الهوتو والتوتسي، وعلى الرغم من المساعدات والإصلاحات الدولية الكبيرة، لا تزال رواندا تكافح من أجل إعادة بناء اقتصادها وتعزيز المصالحة، وتشمل تحديات ما بعد الإبادة الجماعية نقص التعليم، ومشاكل المياه النظيفة وتلوث الهواء، وعدم كفاية معالجة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات، ونقص الموارد اللازمة

لتنفيذ التشريعات البيئية، وفي مثل هذا السياق، يصعب تعزيز التنمية دون سلام وعدالة[٥٩] .

أدى الظلم الاجتماعي الذي لحق بالهوتو إلى صراعهم من أجل البقاء، إذ استُبعدوا إلى حد كبير من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم كونهم أقلية، احتل التوتسي مساحات أكبر من الأراضي، وأدى احتكارهم للسلطة إلى توترات ساهمت في نشوب الصراعات، وتُعدّ عملية نزع السلاح، لا سيما في دول أفريقية مثل موزمبيق وأنغولا وجنوب أفريقيا وأوغندا ورواندا وبوروندي، ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتأثر بالسياقات التاريخية والاجتماعية، ويتطلب نجاح نزع السلاح إرادة سياسية ودعمًا شعبيًا وعلاقات جيدة بين الدول المجاورة، ففي أوغندا مثلاً، شمل التسريح نزع سلاح القوات الحكومية وغير الحكومية، مما يُبرز أهمية فهم ديناميكيات الصراع والمخاطر التي تنطوي عليها جهود التسريح[٦٠].

**الاستنتاجات**

١- تُعدّ الحرب الأهلية الرواندية (١٩٩٠-١٩٩٤) واحدة من أكثر الصراعات دموية في إفريقيا الحديثة، إذ نشبت بين حكومة الهوتو المدعومة من القوات النظامية، والجبهة الوطنية الرواندية التي يتزعمها التوتسي، وأسفرت عن مقتل ما يزيد على ٨٠٠ ألف شخص خلال مدة قصيرة لا تتجاوز المئة يوم في عام ١٩٩٤.

٢- تعود جذور الحرب إلى التمييز العرقي والاستعمار البلجيكي الذي رسّخ الانقسام بين الهوتو والتوتسي، إضافة إلى الصراعات السياسية والاقتصادية على السلطة بعد الاستقلال، وقد أدى اغتيال الرئيس جوفينال هابياريمانا في نيسان ١٩٩٤ إلى انفجار الصراع وتحوله إلى إبادة جماعية شاملة.

٣- امتدت تداعيات الحرب إلى دول شرق إفريقيا كافة، إذ تسببت موجات اللجوء الجماعي الى زعزعة الأمن الإقليمي، حيث لجأ أكثر من مليوني رواندي إلى تنزانيا، وأوغندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) ،كما أدّت هذه التحركات السكانية الهائلة إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، وانتشار الأمراض، واندلاع نزاعات داخلية جديدة في البلدان المستقبِلة للاجئين.

٤- أسهمت الحرب إقليمياً في إعادة تشكيل موازين القوى في شرق إفريقيا، فظهرت تحالفات عسكرية وسياسية جديدة، وبرزت رواندا كقوة إقليمية صاعدة بعد عام ١٩٩٤، خاصة من خلال مشاركتها في النزاعات داخل الكونغو الديمقراطية، كما أثّرت الحرب على مسار الاندماج الإقليمي ضمن مجموعة شرق إفريقيا (EAC)، إذ دفعت الدول إلى تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود.

٥- أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فقد أفرزت الحرب تراجعاً حاداً في التنمية

والاستثمار، وتدهوراً في البنى التحتية، فضلاً عن انهيار الثقة المجتمعية في مؤسسات الدولة، ومع ذلك، استطاعت رواندا بعد الحرب الى أن تحقق نهضة تنموية نموذجية عبر تبني سياسة "الوحدة والمصالحة الوطنية"، وإصلاح النظام الإداري والاقتصادي، مما جعلها مثالاً للتحول من مأساة إلى استقرار.

٦- تعد الحرب الأهلية الرواندية في المدة ١٩٩٤-١٩٩٦ منعطفًا حاسمًا في تاريخ المنطقة، حيث أدت إلى اضطرابات عميقة في الاستقرار الإقليمي، وأثارت موجهات من التداعيات التي استمرت لسنوات، اذ نشأت الحرب في بيئة من التوترات العرقية والصراعات السياسية، حيث انقسم الشعب الرواندي بين أغلبيته من عرق الهوتو وأقلية التوتسي، مما أدى إلى تصادمات داخلية متكررة وتصاعد للعنف، اذ بُنيت أواصر الصراع على عوامل اقتصادية واجتماعية، أسهمت في تفاقم الأوضاع، حيث ساءت مستويات المعيشة وتدهورت البنى التحتية، مما زاد من توتر المجتمع وافتقاد الثقة بين مكوناته

٧- أدى الفشل في إدارة المدة الانتقالية التي أعقبت الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ بفعالية إلى سلسلة من الصراعات الإقليمية وعدم استقرار واسع النطاق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفشلت كل هذه الصراعات في إرساء إجماع وطني جديد في رواندا، وأدت إلى تشكيل الحكومة الوطنية الرواندية، التي تألفت من ائتلاف غير مستقر بين الجيش الوطني الرواندي والأحزاب السياسية التي شكلت الحكومة المهزومة، إلا أن فشل هذه الحكومة الائتلافية في إرساء القانون والنظام ساهم في زعزعة استقرار منطقة البحيرات العظمى بأكملها بعد عام ١٩٩٤.

٨- أدى الفشل غير المكتمل في بوروندي، في إرساء إجماع وطني جديد بعد الإبادة الجماعية بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٦ إلى انهيار جزئي للدولة، وفي زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية لاحقًا)، أدى عدم القدرة على تنظيم مؤتمر دستوري بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٦ - وما نتج عنه من شلل سياسي - إلى خلق ظروف لفوضى إقليمية غير مسبوقة، وحافظت أوغندا على نظام الحزب الواحد خلال هذه المدة، مما أدى إلى تفاقم المواجهات السياسية والصراعات الطائفية في عام ١٩٩٤.

٩- أدى انعدام الاستقرار في شرق أفريقيا إلى انحراف الحدود، والتداخل العرقي، وتدفق الجنود الروانديين السابقين وميليشيات الهوتو الفارين من أسر الجيش الشعبي الرواندي، ودفع التهديد المستمر من هذه الجماعات الحكومة الرواندية إلى تنفيذ عمليات خارج حدودها، بينما سعت جماعات أخرى إلى إزاحة الحكومة الزائيرية، مما ساهم في إطالة أمد الصراع الإقليمي، وبلغت هذه السلسلة من التوترات العالقة ذروتها في

حرب الكونغو الأولى والاضطرابات الممتدة في جميع أنحاء منطقة البحيرات العظمى، وقد أعاق التنفيذ الجزئي لاتفاقيات السلام جهود حل النزاعات؛ إذ لم يكتمل تسريح الجماعات المتمردة، حيث تعمل الفصائل المنشقة من الدول المجاورة على استمرار المخاوف الأمنية، وبالتالي، تُبرز الحروب الأهلية في رواندا وبوروندي ضرورة وجود برامج شاملة وطويلة الأمد لحل النزاعات قادرة على إرساء سلام مستدام.

١٠- مثل التهديدات الأمنية الناتجة عن الحرب الأهلية الرواندية عاملاً رئيسياً أثر على استقرار شرق إفريقيا في المدة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦، اذ أدت الصراعات العرقية العميقة إلى تصاعد النزاعات المسلحة بين الجماعات المختلفة، مما أسفر عن انتشار عناصر التمرد والتشكيلات المسلحة التي استهدفت المناطق الحدودية لدول المنطقة. لم تقتصر التهديدات على الداخل الرواندي فحسب، بل تجاوزتها إلى دول الجوار، حيث زادت من حالات النزوح واللاجئين، وفتحت أبواباً لانتشار الجماعات المتطرفة، الأمر الذي عزز من حالة عدم الاستقرار الإقليمي. كما أن تصاعد عمليات التهريب والأسلحة أدى إلى تعميق حالة الفوضى، مما زاد من خطر تصاعد النزاعات المسلحة بشكل إقليمي. ونتيجة لهذه التهديدات، ظهرت مخاوف من انتشار موجات العنف واللاجئين التي قد تتجاوز حدود الدول المستهدفة، مما يهدد أمن واستقرار المنطقة بشكل عام.

١١- يمكن القول إن الحرب الأهلية الرواندية شكلت نقطة تحول حاسمة في مسار الاستقرار السياسي والاجتماعي في شرق إفريقيا، حيث أدت الانتهاكات والجرائم الجماعية خلال النزاع إلى زعزعة الثقة بين مكونات المجتمع، مما غرس بذور الانقسامات العرقية والصراعات المستدامة، وعلى الرغم من انتهاء النزاع، فإن تداعياته استمرت لسنوات، سواء من حيث التدهور الاقتصادي الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية وتراجع التنمية، أو من خلال استقطاب دول المنطقة وتزايد التوترات الإقليمية، وبرزت أهمية المبادرات المحلية والدولية في التخفيف من حدة آثار الحرب والعمل على بناء السلام، بحيث تم تعزيز مفهوم المصالحة الوطنية ومنح الضحايا حقوقهم، وهو ما ساعد على ضمان استقرار نسبي على المدى القصير، إلا أن العديد من التحديات ظلت قائمة، خاصة تلك المرتبطة بضرورة تعزيز الديمقراطية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التهديدات الأمنية التي قد تعيد إشعال النزاعات مجددًا، ومن جهة أخرى، برز دور المجتمع الدولي، خاصة من خلال عمليات حفظ السلام والجهود الإغاثية، كمحورية في محاولة إعادة بناء الدولة والمجتمع، حيث أظهرت دروس هذه الحرب أهمية وضع سياسات شاملة تركز على العدالة

الانتقالية، والتعليم في السلام، وتفعيل دور الشباب، إضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والاتحاد الأفريقي لتحقيق استقرار دائم، لذا، يبقى الاستمرار في تطوير استراتيجيات فعالة لمعالجة الجذور العميقة للأزمات، وتحقيق المصالحة الوطنية، وتوفير بيئة مؤاتية للتنمية والتعايش السلمي، هو السبيل لتحقيق استقرار شامل في المنطقة على المدى البعيد.

**الهوامش:**

(1)Alphonse Gahim, The Socio-Economic Impacts Of The Genocide And Current Developments In Rwanda : Case Studies Of The Towns Of Butare And Cyangugu, The Degree of Master of Arts, in the Department ofGeography and Environmental Studies, Faculty ofHumanities. University ofKwaZulu-Natal, Westville Campus,2008,p.3.

(٢) فرض الاستعمار البلجيكي التصنيف العرقي في رواندا في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، اذ طلبت السلطات البلجيكية من المواطنين في رواندا تسجيل انفسهم في بطاقات تحدد انتمائهم العرقي، واستمر هذا التصنيف حتى بعد استقلال رواندا، واصبح حقيقة واقعة في المجتمع الرواندي.للمزيد من التفاصيل ينظر:معمر رتيب حافظ و حامد سيد محمد حامد، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية،ط٢،القاهرة:المركز القومي للاصدارات القانونية،٢٠١٦،ص ٤٧-هامش رقم ٣.

(3) Victoria Chipoka, Conflict Resolution in Africa: A Comparative Analysis of the Demilitarization Process in Burundi and Rwanda (1993-2003) ,2023.pp.8-9.

(4)Alphonse Gahim, Op.,Cit.,pp.35-36.

(5)Victoria Chipoka,Op.,Cit.,pp.12-13.

(٦) الحرب الباردة: اول من استخدم هذا المصطلح المستشار الرئاسي برنارد باروخ خلال جلسة الكونكرس المنعقدة في ١٢ اذار ١٩٤٧، عندما وصف الاوضاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأنها "حرب باردة"، ثم اخذ هذا المصطلح عدد من الصحفيين والكتاب للتعبير عن الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وسمي الصراع بالحرب الباردة لعدم اشتماله على حروب ساخنة، واستمرت الحرب الباردة حتى عام ١٩٩١ بعد انحلال الاتحاد السوفيتي. للمزيد من التفاصيل ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية،ج١،(عمان:دار اسامة للنشر والتوزيع،٢٠٠٣)،ص٧٣ ؛

David S. Painter,The Cold War An International History,Routledge,London,1999,P.1.

(7)Anastase Shyaka, Understanding the Conflicts in the Great Lakes Region: An Overview, Journal of African Conflicts and Peace Studies, Vol., No.1 ,Peace and Conflict Trends in Africa: The Great Lakes Region,2012,pp.5-8.

(8)Alphonse Gahim,Op.,Cit.,p.37.

(9)Anastase Shyaka,Op.,Cit.,p.10.

(١٠) الجيش الوطني الرواندي: يعود تأسيسه ا إلى الفترة التي أعقبت استقلال رواندا عن الاستعمار عام ١٩٦٢، أسس إستجابة للحاجة الماسة إلى بناء قوة دفاع وطنية قادرة على حماية السيادة الوطنية وتعزيز الاستقرار الداخلي في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، اذ شهد تاريخ هذا الجيش مراحل متعددة من التطور، بدءًا من تكوينه في ظل ظروف استثنائية، مرورًا بأحداث تاريخية هامة، مثل عمليات السلام والمشاركة في عمليات حفظ السلام الدولية، وصولًا إلى التحديات التي واجهها في سبيل بناء جيش قوي وموثوق به، وخلال فترة التأسيس، اعتمدت الحكومة الرواندية على تشكيل قوات عسكرية حديثة ومتخصصة، مع التركيز على تدريب الكوادر وتأهيلها وفق أحدث المعايير العسكرية، كما شهدت المراحل التالية تطورًا في الهيكل التنظيمي، حيث تم تقسيم الجيش إلى وحدات متخصصة تضمن التنسيق الفعال بين القوات المختلفة، مع إدماج التكنولوجيا الحديثة والأنظمة العسكرية المتطورة لتعزيز قدراته للمزيد من التفاصيل ينظر:مجموعة مؤلفين،الجيش والسياسة في مرحلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي،(القاهرة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠١٩)،ص١٧٨.

[11]Rutayisire Theoneste , Christian Response To Human Need : A Case Study Of Ministry By Christian Ngos To Genocide Widows In Kigali-Ville Province-Rwanda.., A Dissertation Submitted In Partial Fulfillment For The Requirement Of The Degree of Masters of Theology in African Christianity to the School of Religion and Theology, University of KwaZulu-Natal,2005,pp.96-99.

(١٢) بطرس بطرس غالي:دبلوماسي وسياسي مصري ، اصبح في عام ١٩٢٢ الأمين العام السادس للأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٦ عندما خلفه الدبلوماسي الغاني كوفي عنان، وجاء بعد خافير بيريز دي كويار الذي تقلد المنصب من عام ١٩٨٢ الى عام ١٩٩١، وبذلك اصبح بطرس غالي أول أمين عام عربي افريقي.للمزيد من التفاصيل انظر:مجموعة من المؤلفين،الموسوعة العربية العالمية،مج٤،ط٢،(السعودية:مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع،١٩٩٩)،ص٤٦٣.

(١٣) منظمة الوحدة الافريقية: تأسست في ٢٥ آيار ١٩٦٣، يتكون ميثاق منظمة الوحدة الافريقية من ديباجة و٣٣ مادة، اذ نص ميثاقها على أن أهدافها كانت حماية مصالح جميع الدول الأفريقية، والقضاء على الاستعمار، وتحسين الظروف الاقتصادية، وتعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الأفريقية، وزيادة التعاون وتنسيق الجهود بما يحقق حياة افضل لشعوب القارة.للمزيد من التفاصيل ينظر: بشير الكوت،الوحدة الافريقية في القرن العشرين،(تونس:المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر،٢٠٠)،ص٥٥-٥٦؛

Kenneth Hill And James Ciment,Encyciopedia Of Conflicts Since World Warr Ii, Routledge Taylor&Francis Group,London,1999,p.177.

(١٤) مفاوضات اروشا: جرت بين الحكومة الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية في مدينة اروشا شمال تنزانيا،هدفها انهاء الحرب الاهلية الرواندية، ونصت على عدة نقاط رئيسية هدفت لوضع اسس للمشاركة في السلطة منها، بعثة دولية لحفظ السلام مكونة من ٢٥٠٠ جندي، دخول فرقة من الجبهة الوطنية للعاصمة ممبالا مكونة من ٦٠٠ جندي، جيش وشرطة وطنيين مكونيين من ٢٥ الف جندي مقسمان بين الجيش الرواندي النظامي والجبهة الوطنية وانتقال الدولة بالتدريج من نظام الحزب الواحد الى تعددية الاحزاب مع اجراء انتخابات نزيهة.للمزيد من التفاصيل ينظر:احمد محمد كامل،تجارب من الماضي،(ابو ظبي:حروف للنشر والتوزيع،٢٠٢٠)،ص١٦٦.

(١٥) صدر في ١٩٩٣/١٠/٥ والذي بموجبه انشأت بعثة الامم المتحدة في رواندا، وقد مددت ولاية هذه البعثة بالقرار رقم(٩٠٩) بتاريخ ١٩٩٤/٤/٥ حتى ١٩٩٤/٧/٢٩.للمزيد من التفاصيل ينظر:عامر حادي عبدالله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور اجهزة الامم المتحدة في إرساء مناهجها،(القاهرة:المركز العربي للنشر والتوزيع،٢٠١٨)،ص٢٢٥.

[16]Sambou Joseph, Genocide in Rwanda: Understanding Why They Died, City University of New York (CUNY) CUNY Academic Works CUNY Academic Works, A Master's Thesis Submitted to the Graduate Faculty in Liberal Studies in Partial Fulfillment Of The Requirements For The Degree of Masters of Arts, The City University of New York,2016,pp.39-41.

(١٧)جوفينال هابياريمانا: سياسي شغل منصب الرئيس الثالث لجمهورية رواندا من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٤ ، وُلِد في عائلة هوتو ألارستقراطية، ودرس الطب في البداية قبل الالتحاق بمدرسة عسكرية، وبشخصيته

الجريئة ومثابرته، ترقى بسرعة في الرتب العسكرية، ليصبح ضابطًا ناجحًا ومؤثرًا، أصبح هابياريمانا في نهاية المطاف قائدًا للحرس الوطني وشرطة البلاد، وفي عام ١٩٧٣، قاد انقلابًا عسكريًا سلميًا، واستولى على السلطة في رواندا، ومع ذلك، انهى حكمه الاستبدادي العديد من المواطنين، وكان متسلطًا، ذكيًا، وطموحًا، حكم رواندا – وهي دولة أفريقية التي كانت غالبًا ما تشهد اضطرابات – بمفرده تقريبًا لأكثر من ٢٠ عامًا ، وانتهى نظامه نهاية مأساوية باغتياله عام ١٩٩٤.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Bruno Charbonneau,France And The New Imperialism:Security Policy In Sub-Saharan Africa,Bruno Charbonneau,Canada,2008,p.125.

(18)Sambou Joseph,Op.Cit.,p.43.

(19)Ibid.

(٢٠) بول كاغامي: القائد العام للجبهة الوطنية الرواندية، وبعد الابادة الجماعية عام ١٩٩٤ قادت قواته الجبهة نحو السيطرة على العاصمة كيغالي وانهاء المجازر، وبعدها اصبح نائب الرئيس ووزير الدفاع، ثم تولى الرئاسة رسمياً عام ٢٠٠٠ بعد استقالة الرئيس باستور بيزيمونغو.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Colin M. Waugh,Paul Kagame And Rwanda:Power,Genocide And The Rwandan Patriotic Front,Mcfarland&Company,North Carolina,2004,pp.146-148

(٢١) الرئيس باستور بيزيمونغو: سياسي من الهوتو الاغلبية في رواندا، ولد عام ١٩٥٠ في رواندا، بعد انتهاء الابادة الجماعية عام ١٩٩٤ تولى منصب رئيس جمهورية رواندا في تموز ١٩٩٤حتى آذار ٢٠٠٠، حيث تم اختياره كرمز للمصالحة الوطنية لأن الحكومة الجديدة ارادت تمثيل كل الأطراف(الهوتو والتوستي).للمزيد من التفاصيل ينظر:

Gerard Prunier,The Rwanda Crisis 1959-1994 History Of Genocide,Hurst&Company,London,1995,p.153.

(٢٢) فوستين تواجيرامونجو: من ابرز السياسيين الروانديين الذين لعبوا دوراً مهماً خلال وبعد الحرب الاهلية الرواندية(١٩٩٠-١٩٩٤)، وهو شخصية معقدة تمثل التحولات السياسية التي مرت بها رواندا في تلك المدة، اصبح رئيس وزراء رواندا في حكومة الوحدة الوطنية بعد الابادة الجماعية في ١٩ تموز ١٩٩٤-٣١ آب ١٩٩٥)، حيث اعتبر اختياره محاولة للمصالحة الوطنية بين الهوتو والتوستي لأنه من الهوتو وجاء بدعم من حكومة الانقاذ الرواندية التي يغلب عليها التوستي.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Tom Lansford,Political Handbook Of The World 2015,Sage Publications,2015.p.1227.

(23)Hamilton Virginia. & Papanicolas, K. , Genocide in Rwanda: Documentation of Two Massacres during April 1994, Digital Commons & George Fox University,1994,pp.4-6.

(24)Sophie Yohani, Linda Kreitzer , Migration, Resettlement And Integration Of Survivors Of The 1994 Genocide Against Tutsi In Rwanda In Canada: A Community-Based Study,Vol.61,No.1, International Migration, Wiley Online Library,2023,p.4.

(25)Sophie Yohani, Linda Kreitzer ,Op.,Cit.,pp.5-6.

(26)Seane Mabitsela , Significance of Cooperation Between Organisation of African Unity and United Nations, 1965-1975, Vol.12,No.3,Journal of African Union Studies ,2023,pp.3-5.

(27) Blair Farrell , Humanitarian Intervention and the Rwandan Genocide: Nothing More Than a Band-Aid Solution / L'intervention Humanitaire Et Le Génocide

(٣٦) جيش الرب للمقاومة: هو أحد أبرز وأقوى الجماعات المسلحة التي ظهرت في أوغندا، حيث تأسس على يد جوزيف كوني، اذ تمثل الجماعة تنظيماً مسلحاً يتبع عقيدة دينية متشددة، وتتبنى منهجية العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، التي تتضمن فرض الشريعة المسيحية على السكان، وإنهاء النفوذ السياسي والتأثيرات الإسلامية في المنطقة، ويتكون جيش الرب من مجموعات مسلحة متفرقة تعمل في قواعد سرية ومناطق نائية، وتستخدم أساليب حرب العصابات، بما في ذلك الاختطاف، والاغتيالات، والهجمات على المدنيين والمدنيين، بهدف زعزعة استقرار الدولة وفرض إرادتها، وأدت أنشطته إلى تهجير آلاف السكان، وتدمير البنية التحتية، وخلق أجواء من الرعب والخوف في أوساط المجتمع الأوغندي، رغم الضربات العسكرية المتكررة من قبل القوات الحكومية، ظل جيش الرب للمقاومة نشطاً، بسبب الاستراتيجية التي تعتمد على التمركز في المناطق النائية، والدعم المتمثل في موارد طبيعية وتعاون محلي محدود.للمزيد من التفاصيل ينظر: علي صالح حمدان حامد، جيش الرب للمقاومة ١٩٨٧-٢٠١٢: دراسة تاريخية،المجلة العربية للعلوم الإنسانية،جامعة الكويت،العدد ١٦١، ٢٠٢٣،ص١٨٩-١٩٠.

(37)Sam Wilkins - Comparative Politics, Ingentaconnect,Subnational Turnover, Accountability Politics, And Electoral Authoritarian Survival: Evidence From Museveni's Uganda,Vol.54,No.1,University of New York,2021,p.13.

(38) Julie Viollaz, Sara T. Thompson, GA Petrossian , When human–Wildlife Conflict Turns Deadly: Comparing The Situational Factors That Drive Retaliatory Leopard Killings in South Africa,Vol.11,No.11,2021,p.38.

(39)Musubao K. Moïse, Pierro Ozer and others, Dynamics of Land Use and Land Rwandais: Rien De Plus Qu'une «Solution Pansement».,2013,pp.4-7.

(28) Widagdo Setyo, Kadek Wiwik Indrayanti,Aya Nanda Saraswati Anak Agung - SAGE Open, Repatriation As A Human Rights Approach To State Options In Dealing With Returning ISIS Foreign Terrorist Fighters,2021,p.22.

(29) Bert Ingelaere, Reginas Ndayiragije and others, Political Institutions and Perceived Political Representation Before, During, and After Identity-based Conflict: Comparing Views from Rwandan and Burundian Citizens, Vol.67,No.4,African Studies Review, Cambridge ,2024,p.1

(30)Md A. Khan, Hamida Khanum and others ,Malaria Incidence in Refugee Dominated Humanitarian Emergency Settings in Africa and South-East Asia, 1980-2022, Vol.52,No.2,Bangladesh Journal of Zoology, Banglajol ,2024,p.5.

(31)E.Mugamba ,Burundi and the Democratic Republic of Congo, Resolution Mechanisms in the Great Lakes Region: A Comparative Study of Rwanda, Burundi, and the Democratic Republic of Congo. Mugamba Elemegious ,2023,pp.13-16.

(32)Ibid.

(33)Sahar A. Makhosi , East African Community (EAC) and Promotion of Peace and Security Among Partner States: A Case Study of Burundi Crisis,(2015-2018), Erepository, , Thesis,University Of Nairobi ,2024,p.9.

(34) Sally B. Gachuruzi, S. , The Impact of Refugees on the Environment: The Case of Rwandan Refugees in Kivu, Zaire,Vol.15,No.2,Jstor,York University,1996,pp.25-26.

(35) Eduardo Wassim Aboultaif, & Talal Hachem ,Semi-Consociationalism in Burundi. South African Journal of International Affairs, Vol.31,No.1,South African Journal of International Affairs,2024, pp.69-85.

Cover Change in the South Talihya Watershed North Kivu, Eastern Democratic Republic of Congo,Vol.3,No.2, Indonesian Journal Of Social And Environmental Issues,2022,p.3

(40) Lydia Ayame Hiraide - Politics, Climate Refugees: A Useful Concept? Towards An Alternative Vocabulary Of Ecological Displacemen,Vol.43,No.2, journals Sag,University of London ,2023,p.45.

(41)Ibid.

(42)Eugene O .Eugene, Jeremiah U. Akpe , Nigerian Civil War of 1967-1970 and the Rwandan Civil War/Genocide of 1994: A Comparative Appraisal of Post-Civil War Peace Building in Nigeria and Rwanda,Vol.8,No.3, NIU Journal of Social Sciences, 2022,p.23.

(43) Timothy Williams , Remembering and Silencing Complexity In Post-Genocide Memorialisation: Cambodia's Tuol Sleng Genocide Museum,Vol.15,No.1 , journals.sagepub , Memory Studies, 2022,p.25.

(44)Ibid.,p.27.

(45)Ibid.

(٤٦) لعب الاتحاد الأفريقي الذي تشكل خلفاً لمنظمة الوحدة الافريقية دورًا هامًا خلال الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٦، حيث امتد تأثيره، وإن كان غير خفي، إلى ما وراء حدود ليبيا وتشاد، مما أدى إلى اتباع نهج أكثر تنظيمًا واستباقية في النزاعات الإقليمية مع إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية، وهي قوة حفظ سلام سريعة الانتشار تهدف إلى تحييد التهديدات الأفريقية التي يشكلها الجنود الأفارقة.للمزيد من التفاصيل ينظر:

Rita Ogao , Bridging Past, Present and Future: The Impact of Rwanda's Constitutional Reform on Transitional Justice and Genocide Prevention, African Yearbook on International Humanitarian Law' LLB from the University of East Anglia ,2023,p.35.

(47) Ibid.

(48)Sandra Pogodda, Oliver P. Richmond, Gëzim Visoka. Counter-Peace: From Isolated Blockages In Peace Processes To Systemic Patterns, Review of International Studies, Cambridge ,2023,p.26

(49)Wong K. Chung, The Rise of China's Developmental Peace: Can An Economic Approach To Peacebuilding Create Sustainable Peace, Global Society, Taylor & Francis.,2021,p.40

(٥٠) صيام عبد الحميد و انعام سالم، وثائق الأمم المتحدة في المسألة الليبية (٢٠١١– ٢٠١٨)، (القاهرة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،٢٠٢٤)،ص١٧٦.

(51)Sandra Pogodda, Oliver P, Richmond, G Visoka , Counter-Peace: From Isolated Blockages In Peace Processes To Systemic Patterns, Review of International Studies ,Cambridge ,2023,p.26.

(52)PC. Rwigema - The Strategic Journal of Business and Change …, Academia Community Development Programs: Conceptions And Practices With Emphasis on East Africa Community,2022,p.11

(53)Frangton Chiyemura, Elisa Gambino, Tim Zajontz , Infrastructure and the Politics of African state agency: Shaping the Belt And Road Initiative in East Africa, Chinese Political Science Review, Springer ,2023,p.74

(54)Mely Caballero-Anthony and Ralf Emmers ,Keeping the peace in Southeast Asia: ASEAN and the Quest For Positive Peace,Vol.35,No.6, The Pacific Review, Taylor & Francis ,2022,p.26

(55) Jon Henderson, Colin Breen and others ,Rising from the Depths Network: A Challenge-Led Research Agenda For Marine Heritage And Sustainable Development in Eastern

Africa,Vol.4,No.3, journal Heritage,2021,p.32.

(56) Ibid.

(57) Emilly Dunlop ,. Ethnicity, Exclusion, and Exams: Education Policy and Politics in Burundi from The Independent Republics To The Civil War (1966–1993), Vol.56,No.2,Journals Sage, Africa Spectrum ,2021,p.11

(58) Ibid.

(59)Claudine Kuradusenge-McLeod ,The Role of the 1972 Genocide in Burundi and Its Ramification in the Great Lake Region, A Modern History of Forgotten …, -Taylor Francis ,2024,P.11.

(60)Ibid.,p.12